

تقرير الموازنة العامة للعام 2025

سلسلة تقارير رقم 320



2026



تقرير الموازنة العامة للعام 2025

AMAN
Transparency Palestine



يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر الجزيل للأستاذة لميس فرّاج لإعدادها هذا التقرير، والدكتور عزمي الشعبي ولفريق العمل في ائتلاف أمان؛ لإشرافهم ومراجعتهم وتحريهم التقرير. جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2026. تقرير الموازنة العامة للعام 2025. رام الله- فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذا التقرير، ولا يتحمل أيّة مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

فهرس المحتويات

4	مقدّمة
5 5 6	الإيرادات العامة للعام 2025 • الإيرادات المحلية • إيرادات المقاصة
10	النفقات التطويرية للعام 2025
10	المنح والمساعدات - العجز والتمويل
11	الدّين العام
12 12 12 13 14	مخصصات الوزارات: الصحة، التنمية الاجتماعية، التربية والتعليم، الداخلية والأمن الوطني، الزراعة • نفقات وزارة الصحة للعام 2025 • نفقات وزارة التنمية الاجتماعية للعام 2025 • نفقات وزارة الداخلية والأمن الوطني للعام 2025 • نفقات وزارة التربية والتعليم للعام 2025
15	الاستخلاصات
17	التوصيات

اتسم العام 2025 بالأزمة المالية غير المسبوقة، إذ امتنع الاحتلال عن تحويل أموال المقاصة بشكل كامل، منذ شهر أيار/مايو 2025، الأمر الذي أثار في مناحي الحياة كافة، نظراً إلى أنّ المقاصة تشكل ثلثي إيرادات الخزينة العامة، ما أدى إلى الاستمرار في دفع جزئي لرواتب العاملين في القطاع العام، وتراكم الديون والتأخرات وتفاقم الالتزامات المالية المترتبة على الحكومة حتى وصلت إلى 14.6 مليار دولار، دون وجود آفاق واضحة لسدادها. وبالرغم من محاولات الحكومة السيطرة على النفقات، للحد من تلك الأزمة، إلّا أنّها لم تستطع احتواءها، نظراً إلى أنّ الأزمة المالية هي أزمة سياسية وتراكمية بفعل وتصميم الحكومة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني لإضعاف السلطة، إذ افتعلت خلال هذا العام أزمة تكس الشيقل لدى البنوك العاملة في فلسطين بسبب رفض الحكومة الإسرائيلية استقبال فائض الشيقل.

أطلقت الحكومة الفلسطينية خلال العام 2024 أجندة للإصلاح، وعملت خلال العام 2025 على البدء في تنفيذ تلك الأجندة، إذ شرعت في العمل على مراجعة المؤسسات العامة غير الوزارية وتصويب أوضاعها، من حيث الدمج أو الإلغاء، كما اتخذت مجموعة من القرارات الهادفة إلى خفض النفقات التشغيلية، إضافة إلى الاستمرار في إجراء التسويات المالية مع الهيئات المحلية، وذلك بهدف معالجة ملف صافي الإقراض، وغيرها من الإجراءات التي سيتناولها التقرير من خلال عرض البيانات المالية وتحليلها.

يستعرض هذا التقرير أداء الموازنة العامة خلال العام 2025، من خلال مقارنة ما تمّ تقديره في قرار بقانون الموازنة للعام 2025، مع المتحقق نهاية العام 2025، بالاستناد إلى تقارير الإنفاق الفعلي الصادرة عن وزارة المالية لغاية 2025/12/31، إضافة إلى المقارنة مع الإنفاق الفعلي 2024 أينما اقتضت الضرورة ذلك. كما يستعرض أداء الموازنة في ضوء الأهداف والسياسات التي تمّ تبنيها، بهدف تتبع واقع تنفيذ الأهداف المرصودة للعام الحالي من خلال تحليل البيانات المالية والقرارات والإجراءات الحكومية المتخذة خلال العام 2025.

الإيرادات العامة للعام 2025

تمّ تقدير صافي الإيرادات في قانون الموازنة للعام 2025 قبل الاقتطاعات الإسرائيلية بـ 15.8 مليار شيقل، تتشكل من الإيرادات المحلية التي قدرت بـ 5.8 مليار شيقل، وإيرادات المقاصة المقدرة بـ 10.2 مليار شيقل. بلغ إجمالي صافي الإيرادات المتحققة للعام 2025 على أساس الالتزام 15.2 مليار شيقل بنسبة 96% من المقدّر، توزعت بين 5.1 مليار شيقل إيرادات محلية، و10.2 مليار شيقل إيرادات المقاصة. أما على الأساس النقدي، فقد بلغ إجمالي الإيرادات المتحققة 11.2 مليار شيقل، أي ما نسبته 77% من المقدّر، وبلغت قيمة الإيرادات المحلية المتحققة على الأساس النقدي 5.1 مليار شيقل، أي بما يعادل قيمة الإيرادات المتحققة على أساس الالتزام. وفي المقابل، وبسبب عدم تحويل أموال المقاصة كاملة، لم تتجاوز قيمة إيرادات المقاصة على الأساس النقدي 6 مليارات شيقل، أي ما نسبته 60% فقط من المقدّر، وذلك دون احتساب المبالغ المقتطعة. أما ما تمّ استلامه فعلياً فلم يتجاوز 2 مليار شيقل، أي ما نسبته 18.5% من إجمالي إيرادات المقاصة.

الإيرادات المحلية (التي يتمّ تحصيلها بواسطة السلطة الوطنية الفلسطينية مباشرة)

بلغت قيمة الإيرادات المحلية المتحققة (5.1 مليار شيقل، منها (3.2 مليار شيقل إيرادات ضريبية، و(1.5 مليون شيقل إيرادات غير ضريبية، إضافة إلى (360 مليون شيقل تحصيلات مخصصة¹.

جدول رقم (1) إيرادات الضرائب المحلية المتحققة على أساس الالتزام للعام 2025 بالمقارنة مع المقدّر (بالمليون شيقل)

نسبة المتحقّق من المقدّر	المقدّر خلال العام 2025	المتحقّق خلال العام 2025	
95%	3,387.00	3,219.10	إيرادات الضرائب المحلية
90%	1,100	986.8	ضريبة الدخل
95%	1,400.00	1326.3	ضريبة القيمة المضافة
112%	388	433.6	الجمارك
		6	مكوس المشروبات
91%	482	436.9	مكوس السجائر
174%	17	29.5	ضريبة الأملاك

بلغت قيمة إيرادات الضرائب المحلية المتحققة 3.2 مليار شيقل، بنسبة 95% من المقدّر، وهو مماثل لما تمّ تحقيقه للعام الماضي. إلّا أنّه وبحكم تدهور الأوضاع الاقتصادية، فهي أقل من المتحقق على مدار الأعوام التي سبقت حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة.

من جهة ثانية، بلغت قيمة الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة 1.3 مليار شيقل وهي أكبر مكون للإيرادات المحلية، تلتها ضريبة الدخل التي بلغت قيمتها 986 مليون شيقل، علماً أنّ هناك إيرادات لضريبة الدخل لم تحتسب في العام 2025 بسبب دفعها مقدماً من قبل الشركات قبل بداية العام 2024. ويتضح أنّ الانخفاض في الإيرادات المحلية يعود إلى انخفاض الجمارك المتحققة محلياً، بالمقارنة مع الأعوام الماضية، وبالمقارنة أيضاً مع الجمارك المتأتية عن طريق المقاصة.

1 التحصيلات والمدفوعات المخصصة هي ضرائب وإيرادات تخص الهيئات المحلية، 90% من ضريبة الأملاك، و50% من ضرائب النقل والمواصلات.

الإيرادات المتأتية عن طريق الجمارك المحلية والجمارك من المقاصة للأعوام 2020-2025 (بالمليون شيقل)

المتحقق خلال العام 2025	المقدّر خلال العام 2025	
433.6	4,557.20	2025
307.9	4,295.10	4202
1,012.40	5,325.80	2023
1,103.40	5,151.90	2022
936.4	4,483.00	2021
517	3827.9	2020

يظهر الجدول انخفاض قيمة الإيرادات المتأتية عن طريق الجمارك ما بعد العام 2023، بسبب حرب الإبادة وما تبعها من تدهور في الوضع الاقتصادي، إلّا أنّ نسبة الانخفاض في الجمارك التي تُجبي محلياً أعلى من نسبة الانخفاض في الجمارك عن طريق المقاصة، الأمر الذي يُعزى إلى عدة أسباب منها التهريب، والتهرب الضريبي، والتلاعب في الفواتير، إضافة إلى أنّ معظم إيرادات الجمارك المحلية تتولد نتيجة الاختلافات في آليات تقدير أسعار السلع المستوردة، ونتيجة الفروقات القانونية في الرسوم الجمركية.

وبشكل عام، يعكس التراجع في الإيرادات المتحققة عن طريق الضرائب مقارنة بما قبل الحرب، واقع الحالة الاقتصادية العامة المخنوقة من قبل الجانب الإسرائيلي، وهشاشة الاقتصاد الفلسطيني، وعدم قدرته على مواجهة تداعيات الحرب، إضافة إلى انكماش الدورة الاقتصادية ككل وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 29%. كما أثرت مشكلة تكس الشيكل في الإيرادات المحلية، بسبب الإشكاليات التي واجهت الشركات والأفراد في دفع الالتزامات المستحقة للحكومة، مثل الضرائب المختلفة، بسبب تقنين استقبال النقد من قبل البنوك الفلسطينية.

إيرادات المقاصة

بلغت قيمة الإيرادات المتأتية عن طريق المقاصة على أساس الالتزام 10.2 مليار شيقل بنسبة 101% من المقدّر لهذا العام، في حين بلغت على الأساس النقدي ما قيمته 6.1 مليار شيقل أي ما نسبته 60% فقط من المقدّر. علماً بأنها أقل من ذلك أيضاً، إذا ما تمّ احتساب الاقتطاعات سواء الواردة ضمن ما يعرف بصافي الإقراض، أو ما تمّ خصمه من قبل الاحتلال بذرائع أخرى. كما أنّ الإيرادات المتحققة على أساس الالتزام هي أيضاً أقل مما تمّ تحقيقه مقارنة بذات الفترة للأعوام الماضية، وذلك بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية.

بلغ إجمالي إيرادات المقاصة بعد كل الاقتطاعات أي ما تمّ تحصيله نقدياً للعام 2025 ما قيمته 1.9 مليار شيقل، بمعنى أنه تمّ حجز 4.1 مليار شيقل في العام 2025، في حين بلغ مجموع الأموال المحتجزة لدى حكومة الاحتلال قرابة 15 مليار شيقل بشكل تراكمي منذ بدء الاقتطاعات في شهر 2019/2. إذ تمّ خلال هذا العام:

- الاستمرار في الخصم غير القانوني المتعلق بالأسرى، والخصومات المتعلقة بما يتمّ تحويله لقطاع غزة، والاستمرار في اقتطاع مئات الملايين من أموال المقاصة تحت ذرائع مختلفة، أبرزها تعويض ما يسمى بـ «ضحايا العمليات».
- ابتداء قنوات جديدة لخصميات جديدة من أموال المقاصة، مثل الدعاوى المرفوعة على السلطة الفلسطينية، إذ أوضح وزير المالية أنّ هناك 380 قضية مرفوعة ضد السلطة الفلسطينية أمام المحاكم الإسرائيلية، تطالب بتعويضات قد تصل إلى نحو 20 مليار شيكل (أي ما يعادل 5.3 مليار دولار)².
- عدم تحويل جميع أموال المقاصة منذ شهر أيار/مايو، وحرمان السلطة من كافة حقوقها المالية.
- خصومات جديدة تحت مسميات بدل جمارك، أو بدل التلوث البيئي الناتج عن حرائق مكبات النفايات في الضفة الغربية، وغيرها.

2 تهديد جديد للمالية الفلسطينية.. 380 قضية أمام المحاكم الإسرائيلية قد تنتهي بحجز أصول السلطة

جدول رقم (3): إيرادات المقاصة المتحققة على أساس الالتزام للعام 2025 بالمقارنة مع المقدّر مع إضافة جدول يوضح الاقتطاعات (المبلغ بالمليون شيقل)

النسبة	المقدّر للعام 2025	المتحقّق خلال العام 2025	
%103	10,234	10,537.70	إجمالي إيرادات المقاصة
%100	4,543	4,557.20	الجمارك
%102	2,301	2,350.00	ضريبة القيمة المضافة
		-38.4	ضريبة الشراء
%101	3,377	3,424.20	ضريبة البترول
%979	25	244.8	ضريبة الدخل*
		244.3	خصم 3%
		10,293.50	إجمالي إيرادات المقاصة بعد خصم 3%
		4,204.50	الاقتطاعات من المقاصة (صافي الإقراض وغيرها)
		6,088.90	المقاصة بعد الاقتطاع
		1,951.10	إيرادات المقاصة بعد كل الاقتطاعات (المتحصلة نقدياً)
		4137.8	إيرادات المقاصة المحجوزة للعام 2025

*ارتفعت ضريبة دخل العمال داخل الخط الأخضر والمستوطنات، بسبب تحويل دفعات عن سنوات سابقة، وتساويات خاصة بالعمل.

يعكس الجدول أعلاه إجمالي إيرادات المقاصة المتحققة للعام 2025 على أساس الالتزام، أي ما يجب أن تسلمه الحكومة الفلسطينية، ويشير إلى أنّ إجمالي الإيرادات الواجب تسلمها بعد خصم العمولة الإدارية يبلغ 10.2 مليار شيقل، قبل الاقتطاعات سواء القانونية أو الجائرة. وبشكل عام، يظهر أنّ هناك ارتفاعاً في قيمة الإيرادات المتحققة مقارنة بالعام 2024، كما يشير الجدول إلى أنّ أكبر مكون هو الجمارك، تليها ضريبة البترول، ثم ضريبة القيمة المضافة، الأمر الذي يظهر مدى الاعتمادية والتبعية لـ «إسرائيل» سواء من خلال الاستيراد من الخارج أو من خلال الاعتماد على المنتجات والبضائع الإسرائيلية.

يشير الجدول إلى أنّ اقتطاعات صافي الإقراض بالإضافة إلى اقتطاعات أخرى بلغت 4 مليار شيقل، إذ إنّ أكبر مكون لها هو اقتطاعات بدل فواتير الكهرباء التي بلغت 1.6 مليار شيقل، تضاف إليها ما تمّ اقتطاعه بدل فواتير المياه، والصرف الصحي، والمستشفيات والمحاكم، واقتطاعات أخرى، بحيث تصبح قيمة المقاصة بعد كافة الاقتطاعات 6 مليار شيقل. ونظراً إلى أن الاحتلال لم يقدّم بتحويل جميع أموال المقاصة منذ شهر أيار/مايو فعلياً، فإنّ أموال المقاصة المتحصلة للعام 2025 بلغت 1.9 مليار شيقل فقط، مقابل 4.1 مليار شيقل قيمة الأموال المحتجزة.

إنّ استمرار الاحتلال بابتداع قنوات جديدة للاقتطاع من أموال المقاصة، ومن ثم تجميدها بالكامل وعدم تحويلها وحرمان السلطة الفلسطينية من أكبر مورّد لإيراداتها، يشكل حالة ضغط مالي على السلطة، ويضعها في مأزق القدرة على الاستمرار وتقديم الخدمات ودفع رواتب العاملين، إذ يعتمد الاحتلال تحجيم السلطة الفلسطينية وتقويضها، وحرمانها من أموالها التي لها كامل الحق في التصرف بها، وفي ذات الوقت ما زالت المساعدات والمنح الخارجية غير قادرة على تلبية الاحتياجات المطلوبة.

تحليل النفقات

تمّ تقدير إجمالي النفقات وصافي الإقراض للعام 2025 بـ 19.3 مليار شيقل، في حين بلغ إجمالي النفقات وصافي الإقراض المتحققين خلال العام 2025 ما قيمته 17.9 مليار شيقل على أساس الالتزام، أي ما نسبته 93% من الموازنة، ويظهر هنا خفض النفقات لاسيما التحويلية.

جدول رقم (4): إجمالي النفقات المتحققة على أساس الالتزام خلال النصف الأول من العام بالمقارنة مع المتحقق على الأساس النقدي

البند	المتحقق في العام 2025 على أساس الالتزام	المتحقق في العام 2025 على الأساس النقدي	المقدّر للعام 2025	نسبة المتحقق على أساس الالتزام من المقدّر لهذا العام	المتحقق في العام 2024 على أساس الالتزام
إجمالي النفقات	17,988.20	12,369.80	19,396	%93	18,439.40
الرواتب والأجور	8,414.40	5,834.60	8,622	%98	8,455.80
المساهمات الاجتماعية	839.5	1,012.00	850	%99	833.5
استخدام السلع والخدمات	3,015.80	878.2	3,103	%97	2,775.30
النفقات التحويلية	2,650.90	1,879.90	3,661	%72	3,125.30
دعم الوقود	818.5	804.1	820	%100	845.8
النفقات الرأسمالية	59.6	15.6	123	%48	34.2
الفائدة	554.3	505.7	578	%96	518.9
صافي الإقراض	1,274.80	1,274.80	1,200	%106	1,481.00
مدفوعات مخصصة	360.4	164.8	439	%82	369.6

يشير الجدول أعلاه إلى انخفاض إجمالي النفقات المتحققة على أساس الالتزام مقارنةً بالمتحقق خلال العام 2024، إذ يبرز ذلك في انخفاض النفقات التحويلية، كما يشير إلى الفارق بين ما تمّ دفعه فعلياً أي الأساس النقدي وأساس الالتزام، بما يعني زيادة المتأخرات والالتزامات المالية على الحكومة بقيمة 5.6 مليار شيقل، ومن خلال تتبع النفقات المتحققة خلال النصف الأول من العام 2025، تمّ إدراج الملاحظات التالية:

- **الرواتب والأجور:** بلغت قيمة الإنفاق على بند الرواتب والأجور على أساس الالتزام (8.4) مليار شيقل أي بنسبة 98% من المخطط وبفارق بسيط عن العام 2024، في حين بلغت قيمة الرواتب والأجور على الأساس النقدي (5.8) مليار شيقل، بفارق 2.5 مليار شيقل، نظراً إلى استمرار دفع جزء من الرواتب لموظفي القطاع العام، علماً أنّ قيمة المتأخرات المترتبة على الحكومة لصالح الموظفين تجاوزت 8 مليارات شيقل.

تشكل الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية 51% من الموازنة العامة، وإذا ما أضفنا مخصصات المتقاعدين البالغة قيمتها 1.5 مليار شيقل، تصبح النسبة 60%، دون إضافة مخصصات العائلات الفقيرة أو أشباه الرواتب أو أي مخصصات أخرى، وبالتالي فإنّ قيمة النفقات التشغيلية والتطويرية والرأسمالية تشكل ما نسبته أقل من 40% من الموازنة، ما يشكل عائقاً أمام تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين.

- **المساهمات الاجتماعية:** وهي المساهمات المترتبة على الحكومة، التي يفترض تحويلها إلى صندوق التقاعد بالإضافة إلى ما يُقتطع من راتب الموظف كمساهمة منه للصندوق، وفقاً لقانون التقاعد. وفي هذا الإطار، تمّ فعلياً تحويل مليار شيقل، بنسبة 119% من المقدّر، إذ تمّ تحويل مخصصات لصندوق التقاعد لدفع جزء من الديون المتراكمة، علماً بأنّ قيمة الديون المتراكمة على الحكومة لصالح صندوق التقاعد بلغت نحو 4.5 مليار دولار، ما أدى إلى عدم قدرة

الصندوق على دفع مستحقات المتقاعدين كاملة، الأمر الذي يهدد مستقبل الصندوق واستقراره وديمومته. كما أنّ محاولات التسوية مع وزارة المالية بخصوص تلك الديون ما زالت قيد التنفيذ ولم تتجز بعد.

• **استخدام السلع والخدمات:** بلغت قيمة النفقات التشغيلية المتحققة للعام 2025 على أساس الالتزام 3 مليارات شيقل، شكّلت 97% من المقدّر لهذا العام، في حين بلغت قيمة النفقات التشغيلية المتحققة على الأساس النقدي 878 مليون شيقل، ما يشير إلى تراكم المتأخرات لصالح مورّدي الخدمات من القطاع الخاص مثل المستشفيات وشركات الأدوية وغيرها. كما يتضح ارتفاع قيمة النفقات التشغيلية المتحققة على أساس الالتزام مقارنة بالمتحقق خلال العام 2024، ما يعني أنّ قرارات الحكومة بشأن خفض النفقات التشغيلية لم تنجح، نظراً إلى أنّها لم تعالج القضايا الجوهرية في الموازنة العامة، وأبقت على بعض القرارات الشكلية ذات الأثر الضعيف.

• **النفقات التحويلية:** بلغت قيمة النفقات التحويلية المتحققة خلال العام 2025 ما مجموعه 2.6 مليار شيقل، أي ما نسبته 72% فقط من المقدّر لهذا العام، وهي أقل مما كانت عليه في العام 2024، وبالتالي فإن خفض النفقات جاء على حساب النفقات التحويلية، ومن اللافت للانتباه أنّ 58% من النفقات التحويلية تم إنفاقها تحت بند المتقاعدين، مقابل 25% فقط لصالح المستفيدين من وزارة التنمية الاجتماعية، إضافة إلى 10% من النفقات التحويلية تحت بند مؤسسات منظمة التحرير. وبالتالي، فإنّ الانخفاض في النفقات التحويلية كان على حساب النفقات المخصصة لوزارة التنمية الاجتماعية، إذ لم يتم فعلياً تحويل مخصصات العائلات الفقيرة منذ أيار/مايو حتى تشرين الثاني/نوفمبر في الضفة الغربية، وتمّ تحويل دفعة عبر مؤسسة تمكين، بعد تحويل ملفات العائلات الفقيرة إليها. أما في قطاع غزة، ونظراً إلى التحديات الحالية وصعوبة تحويل المساعدات، لم يتمّ تحويل أي مساعدات من برنامج المساعدات النقدية للعائلات هناك طوال العام 2025، علماً بأن عدد المستفيدين في قطاع غزة هو الأكبر، وهو يشكل 90 ألف أسرة من أصل 120 ألف أسرة مستفيدة. وبالتالي فإنّ المتضررين بشكل أساسي من خفض النفقات هم الفئات الأكثر فقراً.

• **الفائدة:** تبعاً لارتفاع حجم الدين العام، وتراكم الالتزامات المالية على الحكومة، لجأت الحكومة في السنوات الأخيرة إلى زيادة الاقتراض من البنوك، للإسهام في تأمين رواتب العاملين، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة الفائدة، التي بلغت 554 مليون شيقل بنسبة 96% من المقدّر، وهي أعلى بكثير من المتحقق على مدار الأعوام الماضية، ما يشير إلى أنّ الأزمة المالية لا تؤثر فقط في تراكم المتأخرات والديون وإنما تزيد من الأعباء والتكاليف على الخزينة العامة، والاستمرار في علاج الأزمات من خلال اللجوء إلى الاقتراض الذي يؤدي إلى تفاقم الأعباء. كما تجدر الإشارة إلى أنّه تمّ تقدير المتأخرات في قانون الموازنة العامة بـ 1.5 مليار شيقل، في حين بلغت على الأساس النقدي 5.9 مليار شيقل، أي ما نسبته 383% من المقدّر.

• **النفقات الرأسمالية:** بلغت قيمة النفقات الرأسمالية المتحققة خلال النصف الأول من العام على أساس الالتزام 59 مليون شيقل، أي ما نسبته 48% من المقدّر لهذا العام، في حين بلغت على الأساس النقدي 15 مليون شيقل. وتشير هذه الأرقام إلى التزام الحكومة بعدم شراء المباني والعقارات إلى جانب خفض الإنفاق الرأسمالي، ما يعتبر توجهها إيجابياً.

• **صافي الإقراض:** بلغت قيمة الإنفاق على بند صافي الإقراض 1.2 مليار شيقل أي ما نسبته 106% من المقدّر لهذا العام، وعلى الرغم من أنّه تم إجراء التسويات بين وزارة المالية والهيئات المحلية (140 هيئة) والشركات المزودة لخدمات الكهرباء والماء، من خلال إجراء المخالصات المالية، وجدولة الديون المتراكمة على البلديات، إلّا أنّ صافي الإقراض ما زال مرتفعاً ويستنزف الخزينة العامة، ويعود ذلك إلى عدم قيام الحكومة الفلسطينية بدفع رسوم الكهرباء والمياه للشركات الإسرائيلية المزودة خاصة في النصف الثاني من العام 2025.

النفقات التطويرية

قُدِّرت قيمة النفقات التطويرية بـ 1.2 مليار شيقل أي ما نسبته 6% من إجمالي النفقات، في حين بلغت قيمة الإنفاق التطويري خلال العام 2025 على أساس الالتزام 849 مليون شيقل، بنسبة 68% من المقدَّر، علماً بأنَّ الإنفاق التطويري الفعلي أي على الأساس النقدي بلغ 542 مليون شيقل، أي ما نسبته 43% فقط من إجمالي النفقات التطويرية المقدَّرة للعام 2025. تشير البيانات المذكورة إلى أنَّ المشاريع التطويرية التي تم تنفيذها كانت محدودة جداً، بسبب الأزمة المالية والتحديات القائمة وعدم توفر السيولة النقدية، إلا أنَّ العديد من التكاليف التي يمكن خفضها يعتمد على تطوير الخدمات الموجودة، فمثلاً يعتمد خفض التحويلات الطبية وشراء الخدمة من الخارج على تطوير الخدمات الصحية الموجودة في المستشفيات الحكومية، الأمر الذي يتطلب تخصيص مزيد من الموازنات التطويرية، وبالتالي فإنَّ خفض هذه النفقات بسبب الأزمة المالية يجب أن يراعي الاحتياجات الخاصة في كل مركز مسؤوليَّة والأولويات والحاجات الملحة وفقاً للظرف الراهن.

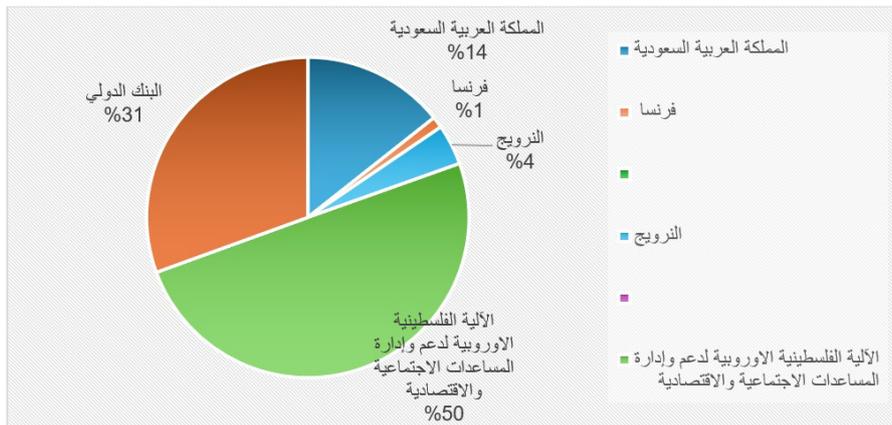
المنح والمساعدات - العجز والتمويل

قُدِّرت قيمة العجز في الموازنة قبل المنح بـ 4.7 مليار شيقل، فيما كانت المنح والمساعدات محدودة جداً وقُدِّرت قيمتها بـ 1.7 مليار شيقل وهي أقل بكثير من المقدَّر للأعوام الماضية. لا تشمل هذه الأرقام الاقتطاعات التي تقوم بها حكومة الاحتلال ويتم احتسابها بناء على الفرق بين النفقات والإيرادات المتحققة على أساس الالتزام، وبالتالي قدرت الفجوة التمويلية في موازنة العام 2025 بما قيمته 2.9 مليار شيقل، يُضاف إليها 3.9 مليار شيقل اقتطاعات متوقعة من المقاصة لتصل إلى 6.9 مليار شيقل.

مع نهاية العام 2025 بلغت قيمة العجز في الموازنة على أساس الالتزام 3.5 مليار شيقل وذلك بسبب انخفاض النفقات المتحققة عن المقدَّر، في حين بلغ إجمالي الدعم الخارجي 3.2 مليار شيقل بنسبة 182% من المقدَّر للعام 2025، منها 2.7 مليار شيقل كدعم للموازنة، و483 مليون شيقل كدعم تطويري.

بلغت قيمة العجز بعد التمويل الخارجي 327 مليون شيقل على أساس الالتزام، تُضاف إليها الاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية التي بلغت خلال العام 2025 ما مجموعه 4.1 مليار شيقل، ليتجاوز العجز ما قيمته 4.4 مليار شيقل. وفي الواقع، فإنَّ إجمالي التمويل لم يسهم في حل المعضلة، ولم يشكل بديلاً عن أموال المقاصة، فهو يشكل 30% من أموال المقاصة، فضلاً عن أن هناك عجزاً في الموازنة بقيمة 3.5 مليار شيقل حتى وإن تمَّ استلام أموال المقاصة كاملة، وبالتالي كان من الممكن أن يسهم الدعم الخارجي في خفض العجز في حال استلام أموال المقاصة، إلا أن عدم تحويلها فاقم الأزمة المالية بشكل غير مسبوق، الأمر الذي أصبح يشكل خطراً وجودياً على استدامة السلطة.

توزَّع تمويل دعم الموازنة البالغ 2.7 مليار شيقل كما يلي: 1.3 مليار شيقل من خلال الآلية الفلسطينية الأوروبية لدعم وإدارة وإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية، و838 مليون شيقل من خلال البنك الدولي، و392 مليون شيقل من المملكة العربية السعودية، و112 مليون شيقل من النرويج، و31 مليون شيقل من فرنسا.



الدين العام والمتأخرات

بلغت قيمة الدين العام مطلع العام 2025 ما مجموعه 4.2 مليار دولار، وهو المبلغ الأعلى منذ عدة سنوات، وتشير بيانات وزارة المالية الفلسطينية إلى ارتفاع الدين العام في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2025 إلى 4.7 مليار دولار. كما تفاقمت الالتزامات المالية المترتبة على الحكومة حتى وصلت 14.6 مليار دولار تتوزع على النحو التالي:

- ديون للبنوك المحلية: 3.4 مليار دولار.
- ديون للبنوك الخارجية: 1.35 مليار دولار.
- ديون لصندوق التقاعد: 4.5 مليار دولار.
- متأخرات للموظفين في القطاع العام: 2.6 مليار دولار.
- متأخرات للقطاع الخاص: 1.6 مليار دولار.
- متفرقات «صناديق، بترول، متأخرات، وغيرها»: 1.2 مليار دولار.

تشير المعطيات أعلاه إلى تفاقم الالتزامات المالية بشكل غير مسبوق، وعلى الرغم من أن السبب الرئيسي لتراكم الالتزامات المالية هو الاحتلال الإسرائيلي وقرصنته المستمرة لأموال المقاصة، إلا أن هذه الأزمة هي نتاج سياسات مالية متراكمة واعتماد منهج تأجيل مواجهة التحديات ذات العلاقة بالنفقات والإيرادات، الأمر الذي أدى إلى اختلالات في توزيع الموارد المتاحة، وتفاقم الأزمات التي وصلت إلى حد الانفجار. فالديون المتراكمة لصالح صندوق التقاعد مثلاً، تهدد قدرته على البقاء والاستدامة وتسديد مستحقات المتقاعدين، ما يتطلب معالجة مديونية هيئة التقاعد من خلال العمل على مواءمة أحكام قانون التقاعد بحيث تصبح الهيئة مسؤولة فقط عن الموظفين المتقاعدين من قانون الخدمة المدنية، فيما تكون وزارة المالية مسؤولة عن باقي الموظفين الذين لم يخدموا الحد الأدنى المطلوب أو تنطبق عليهم قوانين أخرى مثل الخدمة العسكرية والدبلوماسية والوزراء والتشريعي والمحافظين ومنظمة التحرير، إلى حين إيجاد حلول أخرى.

على صعيد آخر، أدت المتأخرات المتراكمة لصالح القطاع الخاص إلى تراجع مستوى قدرة الموردِّين على توريد السلع والخدمات، ويلاحظ ذلك من خلال نقص الأدوية، وغيرها من الخدمات التي تراجع تقديمها، فضلاً عن ارتفاع تكلفة الخدمة المقدمة، ما يعني أن تأجيل دفع تلك المستحقات أسهم في ارتفاع تكلفة الخدمات التي يوردها القطاع الخاص للحكومة.

من جانب آخر، فإنّ عدم انتظام تحويل الرواتب وتراكم الديون على الحكومة لصالح الموظفين، أدى إلى عدم قدرتهم على الالتزام بسداد الالتزامات المالية المترتبة عليهم بما فيها القروض، ودفعهم إلى الاقتراض مرة أخرى وتحمل فوائد جديدة.

مخصصات الوزارات: الصحة، التنمية الاجتماعية، التربية والتعليم، الداخلية والأمن

• نفقات وزارة الصحة للعام 2025

قُدِّرت موازنة وزارة الصحة للعام 2025 بـ 2.9 مليار شيقل، أي ما نسبته 15.6% من إجمالي النفقات، وهي أعلى موازنة تقدّر لوزارة الصحة على مدار الأعوام السابقة. فيما بلغ إجمالي الإنفاق على وزارة الصحة 2.6 مليار شيقل، أي بنسبة 92% من المقدّر لهذا العام.

جدول رقم (5) نفقات وزارة الصحة للعام 2025 بالمقارنة مع الموازنة المقدّرة

وزارة الصحة	الموازنة المقدّرة للعام 2025	الإنفاق المتحقّق على أساس الالتزام 2025	نسبة الإنفاق المتحقّق من الموازنة المقدّرة
إجمالي النفقات	2,893,071,000	2,660,384,780	92%
الرواتب والأجور	955,558,000	906,224,610	95%
المساهمات الاجتماعية	84,164,000	82,378,580	98%
استخدام السلع والخدمات	1,683,349,000	1,593,596,950	95%
النفقات الرأسمالية	40,000,000	19,461,330	49%
النفقات التطويرية	130,000,000	58,723,300	45%

يظهر الجدول أعلاه النفقات المتحققة على أساس الالتزام للعام 2025، إذ تمّ تحقيق 92% من الموازنة المقدّرة، وهي أعلى من المتحقق للعام 2024.

بلغت قيمة النفقات التشغيلية المتحققة على أساس الالتزام 1.6 مليار شيقل بنسبة 95% من المقدّر للعام 2025، وتشمل النفقات التشغيلية شراء الخدمة من خارج وزارة الصحة، والأدوية والمستلزمات والمواد المخبرية. فيما بلغ حجم الديون المتراكمة على وزارة الصحة 3.4 مليار شيقل، توزعت بين التحويلات والمستلزمات الطبية وغيرها، كما بلغت قيمة النفقات التطويرية 58 مليون شيقل أي 45% من الموازنة التطويرية المقدّرة.

• نفقات وزارة التنمية الاجتماعية للعام 2025

قُدِّرت موازنة وزارة التنمية الاجتماعية للعام 2025 بـ 869 مليون شيقل، بنسبة 5% من إجمالي النفقات، وبارتفاع قيمته 300 مليون شيقل عن الموازنة المقدّرة للعام 2024.

ونظراً إلى أن التقرير الصادر عن وزارة المالية يقوم بإضافة الإنفاق على مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى ووزارة الدولة لشؤون الإغاثة (وزارة جديدة تمّ استحداثها في الحكومة الحالية، بموازنة مقدّرة للعام 2025 بقرابة مليون شيقل، نصفها للرواتب والأجور)، ستتمّ المقارنة مع مجموع الموازنة المقدّرة لوزارة التنمية مع الموازنة المقدّرة لمؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى ووزارة الإغاثة، التي قدرت جميعها بـ 1.5 مليار شيقل.

بلغ حجم الإنفاق على وزارة التنمية الاجتماعية بالإضافة إلى مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى ووزارة الإغاثة 739 مليون شيقل على أساس الالتزام، أي بنسبة 49% فقط من الموازنة المقدّرة (لوزارة التنمية ومؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى ووزارة الإغاثة).

جدول رقم (6) نفقات وزارة التنمية ومؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى ووزارة الدولة لشؤون الإغاثة للعام 2025 بالمقارنة مع الموازنة المقدرة

مجموع موازنة وزارة التنمية ومؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى ووزارة الدولة لشؤون الإغاثة للعام 2025	الإنفاق المتحقق على أساس الالتزام للعام 2025	نسبة الإنفاق المتحقق من الموازنة المقدرة
1,508,387,000	739,796,700	49%
62,567,000	60,978,380	97%
6,572,000	6,355,750	97%
10,158,000	8,704,680	86%
1,427,000,000	655,901,990	46%
90000	1580	2%
2,000,000	7,854,320	393%

يعود الانخفاض في الإنفاق إلى خفض النفقات التحويلية، التي بلغت 655 مليون شيقل فقط أي 46% من الإنفاق المقدّر، وهي تشمل برنامج المساعدات النقدية للأسر الفقيرة، ومخصصات عائلات الشهداء والجرحى. فبسبب الأزمة المالية، لم يتم فعلياً تحويل مخصصات العائلات الفقيرة منذ أيار/مايو حتى تشرين الثاني/نوفمبر في الضفة الغربية، وتم تحويل دفعة عبر مؤسسة تمكين، بعد تحويل ملفات العائلات الفقيرة إليها. أما في قطاع غزة، ونظراً إلى التحديات الحالية وصعوبة تحويل المساعدات، لم يتم تحويل أي مساعدات من برنامج المساعدات النقدية للعائلات هناك طوال العام 2025، علماً بأن عدد المستفيدين في قطاع غزة هو الأكبر، وهو يشكل 90 ألف أسرة من أصل 120 ألف أسرة مستفيدة، ما يعني أن المتضررين بشكل أساسي من خفض النفقات هم الفئات الأكثر فقراً.

• قطاع الأمن للعام 2025

بلغت قيمة الموازنة المقدرة لوزارة الداخلية والأمن الوطني 3.9 مليار شيقل، أي أعلى بـ 193 مليون شيقل من المقدّر للعام 2024، وبنسبة 21% من إجمالي النفقات، منها 3.4 مليار شيقل رواتب وأجور، و400 مليون شيقل نفقات تشغيلية. فعلياً، لم يتم خفض موازنة قطاع الأمن، بل تجاوزت المقدّر ليبلغ الإنفاق الفعلي على وزارة الداخلية والأمن الوطني 4 مليارات شيقل، فيما زادت النفقات التشغيلية مقارنة بالمقدّر للعام 2025، وما زالت موازنة الأمن تستحوذ على أعلى نصيب من الموازنة. وعلى الرغم من توجهات الحكومة نحو مراجعة النفقات في قطاع الأمن، ما زالت الموازنة المقدرة لا تعكس التوجه نحو خفض أو المراجعة.

جدول رقم (7) نفقات وزارة الداخلية والأمن الوطني بالمقارنة مع الموازنة المقدرة للعام 2025

وزارة الداخلية والأمن الوطني	الموازنة المقدرة للعام 2025	الإنفاق المتحقق على أساس الالتزام للعام 2025	نسبة الإنفاق المتحقق من الموازنة المقدرة	الإنفاق المتحقق على أساس الالتزام للعام 2024
إجمالي النفقات	3,944,517,000	4,004,718,030	102%	4,009,320,160
الرواتب والأجور	3,166,985,000	3,078,788,260	97%	3,082,438,550
المساهمات الاجتماعية	307,980,000	301,904,710	98%	295,807,510
استخدام السلع والخدمات	406,621,000	529,048,030	130%	525,539,750
النفقات الرأسمالية	8,780,000	5,976,380	68%	1,908,200
النفقات التطويرية	54,151,000	89,000,640.00	164%	103,626,140

يشير الجدول أعلاه إلى أن النفقات المتحققة للعام 2025 بلغت 102% من الموازنة المقدّرة، نظراً إلى أن أكثر من 88% من الموازنة تذهب للرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية المرتبطة بها. كما يشير الجدول إلى أنه تمّ تحقيق 87% من الموازنة المقدّرة لبند الرواتب والأجور، إلّا أنّه لم يتمّ فعلياً خفضها مقارنة بالمتحقق للعام 2024، ما يعني أن إجراءات وسياسات الإحالة للتقاعد لم تسفر عن أيّ أثر فيما يتعلق بخفض فاتورة الرواتب والأجور. كما يشير الجدول إلى ارتفاع النفقات التطويرية الخاصة بقطاع الأمن، إذ تمّ إنفاق 164% من الموازنة التطويرية المقدّرة خلال العام 2025، علماً بأنّ إجمالي الإنفاق التطويري المتحقق لكافة الوزارات لم يتجاوز 68% من الموازنة.

• نفقات وزارة التربية والتعليم العالي للعام 2025

بلغت قيمة الموازنة المقدّرة لوزارة التربية والتعليم العالي للعام 2025 نحو 3.5 مليار شيقل، أي ما نسبته 19.3% من إجمالي النفقات للموازنة العامة للعام 2025، في حين بلغ الإنفاق على أساس الالتزام في العام 2025 ما قيمته 3.6 مليار شيقل، أي ما نسبته 102% من الموازنة المقدّرة.

جدول رقم (8) نفقات وزارة التربية والتعليم العالي بالمقارنة مع الموازنة المقدّرة للعام 2025

وزارة التربية والتعليم العالي	الموازنة المقدّرة للعام 2025	الإنفاق المتحقق على أساس الالتزام للعام 2025	نسبة الإنفاق المتحقق من الموازنة المقدّرة
إجمالي النفقات	3,576,651,000	3,649,416,000	102%
الرواتب والأجور	2,899,496,000	2,898,545,660	100%
مساهمات اجتماعية	323,174,000	323,552,300	100%
النفقات التشغيلية	258,380,000	256,798,110.00	99%
النفقات التحويلية	30,000,000	10,789,690.00	36%
النفقات الرأسمالية	100,000	51160	51%
الموازنة التطويرية	65,500,000	159,679,090	244%

يشير الجدول أعلاه إلى أنّه تمّ صرف 100% من الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية على أساس الالتزام، أي كامل ما كان مخصصاً للوزارة، في حين لم يتمّ صرف سوى 36% من النفقات التحويلية، علماً بأنّ النفقات التحويلية تشمل المخصصات التي تذهب للمنح الدراسية.

أما اللافت للانتباه فهو الإنفاق التطويري، إذ إنّ المقدّر هو النفقات التطويرية من الخزينة العامة، في حين يشمل الإنفاق المتحقق ما يتمّ تمويله من الخارج، إذ تمّ خلال العام 2025 إنفاق ما تمّ تجميعه عبر سلة التمويل المشترك المخصصة لقطاع التعليم، علماً بأنّها مخصصة في توفير الدعم التطويري لوزارة التربية والتعليم العالي، وتمّ بتاريخ 2025/5/13 إبرام اتفاقية دعم التعليم عبر السلة للسنوات 2025-2027.

وبسبب الأزمة المالية وعدم الالتزام بدفع رواتب المعلمين تمّ تقليص دوام المعلمين في المدارس الحكومية خلال العام 2025 إلى 3 أيام من أصل 5 أي بنسبة 60% من الدوام المعتاد.

يظهر أداء الموازنة للعام 2025 انخفاضاً في إجمالي النفقات، إذ بلغت نسبة الإنفاق المتحقق 93% من الموازنة المقدرة، مع تركيز الخفض بشكل خاص في النفقات التحويلية، التي تستهدف الفقراء وذوي الشهداء والجرحى بشكل أساسي. ويعني هذا أن تقليص هذه النفقات يمس بشكل مباشر حقوق العائلات الأكثر هشاشة. كما يشير خفض النفقات إلى أنه لم يتم بعد علاج القضايا الجوهرية التي تحتاج إصلاحاً، إذ تستمر فاتورة الرواتب بالارتفاع لتستحوذ على أكثر من 60% من الموازنة، دون أي خفض يُذكر في بند الرواتب والأجور.

ألقت الأزمة المالية بظلالها على تقديم الخدمات، لاسيما الخدمات الحيوية مثل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها الفقراء بشكل أساسي، وأدت إلى تقليص عدد ساعات وأيام الدوام في المؤسسات الحكومية. كما أسهمت في زيادة الالتزامات المالية على الحكومة، وتراكم المتأخرات، وارتفاع تكلفة الفائدة.

كما أظهر التقرير الاستخلاصات التالية:

- هناك تحسن في الإيرادات العامة المتحققة على أساس الالتزام مقارنة بالعام 2024، بارتفاع نسبته 5%. إلا أنه مقارنة بالأعوام التي سبقت حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، هناك تراجع في الإيرادات الضريبية، ما يعكس الحالة الاقتصادية العامة المخنوقة من قبل الجانب الإسرائيلي، وهشاشة الاقتصاد الفلسطيني، وعدم قدرته على مواجهة تداعيات الحرب. كما أثرت مشكلة تكديس الشبكات في الإيرادات المحلية، بسبب الإشكاليات التي واجهت الشركات والأفراد في دفع الالتزامات المستحقة للحكومة، مثل الضرائب المختلفة، بسبب تقنين استقبال النقد من قبل البنوك الفلسطينية.
- بلغ إجمالي إيرادات المقاصة للعام 2025 بعد جميع الاقتطاعات، أي المتحصلات النقدية، 1.9 مليار شيقل، في حين بلغت قيمة الأموال التي تم حجزها 4.1 مليار شيقل. ويصل مجموع الأموال المحتجزة لدى حكومة الاحتلال بشكل تراكمي منذ العام 2019 نحو 15 مليار شيقل. ويعود ذلك إلى الاستمرار في الخصم غير القانوني المتعلق بالأسرى، والاقتطاعات المتعلقة بما يتم تحويله إلى قطاع غزة، وخصومات أخرى بمئات الملايين من أموال المقاصة تحت ذرائع مختلفة، أبرزها تعويض ما يسمى «ضحايا العمليات». كما لم يتم تحويل أموال المقاصة منذ شهر أيار/مايو، ما حرم السلطة الفلسطينية من حقوقها المالية.
- بلغ مجموع الالتزامات المالية المترتبة على الحكومة قرابة 14.6 مليار دولار، ما يشكل خطراً حقيقياً على أداء الحكومة، وعلى الصناديق التي تديرها مثل صندوق التقاعد، كما أن تراكم المتأخرات في ظل غياب آليات أو خطط للسداد يهدد قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها.
- ارتفعت خدمة الدين العام بشكل دال في العام 2025، ويتوقع استمرار ارتفاعها بالنظر إلى حجم الدين العام والتزامات الحكومة، ما يشكل عبئاً إضافياً على الخزينة العامة.
- ما يزال بند صافي الاقتراض مرتفعاً ويستنزف الخزينة العامة على الرغم من جميع الإجراءات المتخذة والتسويات بين وزارة المالية والهيئات المحلية والشركات المزودة لخدمات الكهرباء والماء.
- أظهر التقرير انخفاض نفقات وزارة التنمية الاجتماعية، فبسبب الأزمة المالية، لم يتم فعلياً تحويل مخصصات العائلات الفقيرة منذ أيار/مايو حتى تشرين الثاني/نوفمبر في الضفة الغربية، وتم تحويل دفعة عبر مؤسسة تمكين، بعد تحويل ملفات العائلات الفقيرة إليها. أما في قطاع غزة، ونظراً إلى التحديات الحالية وصعوبة تحويل المساعدات، لم يتم تحويل أي مساعدات من برنامج المساعدات النقدية للعائلات هناك طوال العام 2025، علماً بأن عدد المستفيدين في قطاع غزة هو الأكبر، وهو يشكل 90 ألف أسرة من أصل 120 ألف أسرة مستفيدة. وبالتالي فإن المتضررين بشكل أساسي من خفض النفقات هم الفئات الأكثر فقراً.

• على عكس الوزارات الأخرى، لم يتم خفض موازنة قطاع الأمن، وزادت النفقات التشغيلية مقارنة بالمقدّر للعام 2024، وما زال الإنفاق على الأمن يستحوذ على أعلى نصيب من الموازنة بنسبة 21%. وعلى الرغم من إجراءات «صفر صايف توظيف» باستثناء قطاعي التعليم والصحة، والتدوير الوظيفي، إلّا أنّه تمّ خلال هذا العام الإعلان عن عدة وظائف في القطاع الأمني، بما في ذلك الانتساب إلى الحرس الرئاسي الفلسطيني، وسائقين، بالإضافة إلى التجنيد في قوات الأمن الفلسطيني. وبالتالي، لم تتخفّض موازنة الرواتب لقطاع الأمن، كما أنّ إجراءات وسياسات الإحالة إلى التقاعد لم تسفر عن أي أثر فيما يخص خفض الرواتب والأجور.

• خلافاً لخفض إجمالي النفقات التطويرية، تمّ إنفاق 164% من الموازنة التطويرية المقدّرة لقطاع الأمن خلال العام 2025، بينما لم يتجاوز إجمالي الإنفاق التطويري المتحقق لجميع الوزارات الأخرى 68% من الموازنة المقدّرة.

- تكثيف الجهود للضغط على إسرائيل للإفراج عن الأموال الفلسطينية، من خلال التوجه إلى المحاكم الدولية، والدول الصديقة للضغط على إسرائيل ومطالبتها بالإفراج عن الحقوق المالية الفلسطينية.
- العمل على ضبط الإنفاق في عدة مجالات، بما يشمل وضع خطط جديدة لمعالجة تضخم فاتورة الرواتب ضمن مسارات متعددة، بما يضمن العدالة الاجتماعية، والامتثال لما ورد في أجندة الإصلاح بسياسة التعيين الصفرية، ومعالجة ديون صندوق التقاعد، ووقف التعيين بنظام العقود، للإسهام في الحد من تضخم فاتورة الرواتب.
- العمل على إصلاح النظام الضريبي من خلال الالتزام بما جاء في أجندة الإصلاح، وتوسيع القاعدة الضريبية دون زيادة العبء الضريبي على المكلفين، وتعديل قانون ضريبة الدخل، وإنفاذ قانون ضريبة القيمة المضافة، مع مراعاة معايير العدالة الاجتماعية، وتفعيل الحوكمة في ضريبتَي الأملاك والتعليم، ومحاربة ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي.
- العمل على مراجعة نفقات قطاع الأمن وخفضها، لاسيما الرواتب والأجور، والالتزام بخفض النفقات التشغيلية في قطاع الأمن.
- الكف عن علاج الأزمات من خلال اللجوء إلى الاقتراض، الذي أسهم في زيادة الأعباء المالية، والبدء في تطبيق حلول جذرية وإصلاحات ضرورية لإدارة المال العام.
- معالجة مديونية هيئة التقاعد عبر تعديل قانون التقاعد بحيث تكون الهيئة مسؤولة فقط عن الموظفين المتقاعدين بموجب قانون الخدمة المدنية، فيما يبقى باقي الموظفين الذين لم يحققوا الحد الأدنى للخدمة أو تنطبق عليهم قوانين أخرى مثل الخدمة العسكرية والدبلوماسية والوزراء والتشريعي والمحافظين ومنظمة التحرير، تحت مسؤولية وزارة المالية إلى حين إيجاد حلول أخرى.



الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة؛ ائتلاف عددٍ من المنظمات الأهلية الفلسطينية التي عملت على تنسيق جهودها الرامية لتعزيز نظم المساءلة ومبادئ الشفافية في إدارة المال العام وبشكل خاص الموازنة العامة. ويتبنى الفريق منهج عمل يقوم على الشراكة الفاعلة مع جميع المعنيين في مجال إدارة المال العام بمن فيهم وزارة المالية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة في عملية التخطيط؛ لتحقيق الأهداف العامة التالية:

- تعزيز الشفافية من حيث نشر المعلومات الخاصة بالسياسة المالية والإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، وتعزيز موقع ترتيب فلسطين على المؤشر الدولي لشفافية الموازنة.
- تعزيز نظم المساءلة حول النفقات والإيرادات العامة.
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات المالية للسلطة الفلسطينية وتحديد أولويات الإنفاق والتطوير والخطط الوطنية القطاعية بما يخدم مصالح المواطن الفلسطيني ويحقق أهداف التنمية المستدامة.
- رفع وعي المواطن الفلسطيني بأحكام قانون الموازنة السنوي وطرق المشاركة في وضع السياسات المالية والرقابة عليها لتمكينه من المساءلة حولها.
- تقديم توصيات لمجلس الوزراء والجهات ذات العلاقة بإدارة المال العام بهدف تحسين إدارة المال العام؛ وذلك من خلال عملية التحليل الدوري للموازنة العامة والإجراءات المالية المتخذة من قبل وزارة المالية التي يقوم بها الفريق الأهلي.

تم تأسيس الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة عام 2011، ويضم في عضويته عدداً من المنظمات الأهلية القطاعية وهي: ائتلاف أمان (السكرتاريا التنفيذية للفريق الأهلي)، مؤسسة مفتاح، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، مركز إبداع المعلم، مركز العمل التنموي - معا، اتحاد لجان العمل الزراعي، الإغاثة الزراعية، اتحاد لجان العمل الصحي، اتحاد الصناعات الغذائية، اتحاد الصناعات الدوائية، اتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية، الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، جمعية منتدى المثقفين الخيرية، مؤسسة فلسطينيات، معهد أريج، مؤسسة الحق، معهد التعليم المستمر (جامعة بيرزيت)، مركز دراسات التنمية IDS، مؤسسة النيزك، مركز القدس للمساعدة القانونية، مؤسسة جذور للإينماء الصحي والاجتماعي، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، مؤسسة قادر للتنمية الاجتماعية، جمعية تنمية المرأة الريفية، مؤسسة مساواة، والهيئة الوطنية للمنظمات الأهلية الفلسطينية، مركز تطوير المؤسسات الأهلية، معهد الحوكمة الفلسطيني، صحيفة الحدث، جمعية بنیان للتدريب والتقييم والدراسات المجتمعية، مركز الصداقة الفلسطيني للتنمية، المنتدى الاجتماعي التنموي، مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية - بال ثينك، مركز الهدف لحقوق الإنسان، المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية، الهيئة الأهلية لرعاية الأسرة، العربي للتطوير الزراعي، صحيفة الاقتصادية، واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، بالإضافة إلى بعض الخبراء الاقتصاديين.